أنباء مصرية

ولي عهد أبوظبي يشيد بالإنجازات في العلمين الجديدة

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي خلال زيارتهما إلى العلمين الجديدة

خديجة حمودة

قام الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي امس، وبصحبته صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بجولة في مدينة العلمين الجديدة، شملت تفقد الأعمال الإنشائية في المدينة، بما تشمله من أبراج سكنية وسياحية ومناطق ترفيهية، وكورنيش بطول الشاطئ البالغ 14 كيلومترا، فضلا عن ميناء عالمي لاستقبال اليخوت السياحية الأجنبية والمحلية.

وقال السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في تصريح صحافي، إن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي أعرب عن إعجابه بما شهده خلال الزيارة من إنجازات بمدينة العلمين الجديدة تحققت خلال فترة زمنية قياسية، وما تضمه من مشروعات تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

وأضاف راضي أن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، أشاد بالرؤية العصرية لبناء المدينة، ضمن سلسلة المدن الجديدة الجاري بناؤها على مستوى الجمهورية، وفي مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة، والتي ستساهم في تحقيق طفرة تنموية وإدارية وتعد أساسا قويا لبناء مصر الحديثة.

وأوضح أن الرئيس وولي عهد أبوظبي قاما بعد ذلك بزيارة متحف العلمين العسكري، والذي يمثل تخليدا لمعركة العلمين التي كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب العالمية الثانية، ويضم مجموعة من الأسلحة والمدرعات والطائرات التي استخدمت في معركة العلمين، كما يضم قاعات عرض للمقتنيات العسكرية وخرائط سير المعارك، فضلا عن قاعة توضح دور مصر العسكري خلال الحقب التاريخية، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية.

السفارة: تقديم الخدمات والمعاملات للجمهور دون وسطاء

«القنصلية المصرية»: ضوابط لاستقبال المراجعين في «السلام»

أصدرت القنصلية المصرية في الكويت بيانا بشأن التعليمات الخاصة بإنهاء المعاملات في مقر القنصلية الجديد والكائن في منطقة (السلام ـ قطعة 5 ـ شارع 403 ـ قسيمة 659 ـ منزل 21).

وأفادت في البيان بأنه في إطار التنسيق ما بين القنصلية وسلطات الأمن في الكويت الشقيقة، فقد تم الاتفاق على ما يلي لضبط سير العمل:

ـ يمنع منعا باتا انتظار السادة المواطنين والمراجعين حول الحرم الخارجي لمبنى القنصلية قبل وأثناء مواعيد العمل الرسمية بالقنصلية والتي تبدأ اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا.

ـ التوجه مباشرة داخل القنصلية بعد بدء مواعيد العمل وسحب الرقم الخاص بالمعاملة المطلوب إجراؤها والانتظار في الصالة المخصصة لها.

ـ الحضور لصاحب المعاملة فقط دون اصطحاب مرافقين، حيث لن يسمح إلا بدخول صاحب المعاملة فقط إلى داخل مقر القنصلية.

ـ الالتزام بالأماكن المخصصة لانتظار السيارات والحرص على عدم إعاقة حركة السير في أي من الأماكن المحيطة بالقنصلية، مع التأكيد على عدم إيقاف السيارات في الأماكن الخاصة بالمساكن المجاورة أو إعاقة الطريق في المداخل الخاصة بهم.

ـ نعيد أهمية الالتزام بتعليمات الأمن سالفة الذكر حرصا على عدم تعرضكم للمساءلة.

علما بأنه سيتم استقبال المواطنين والمراجعين بمبنى القنصلية الجديد بمنطقة السلام اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 1/4/2019.

إلى ذلك، أكدت السفارة المصرية في بيان انها لم تمنح أي ترخيص للشركات لتقديم خدمات تدخل في طبيعتها ضمن اختصاص البعثات القنصلية. وجاء نص البيان كالتالي:

بالإشارة إلى ما أعلنته احدى الشركات التجارية عن اعتزامها تقديم خدمات لأبناء الجالية المصرية في الكويت، تود سفارة جمهورية مصر العربية الإشارة الى ان الجهات المعنية في مصر لم تمنح أي تراخيص أو موافقات للشركات لتقديم خدمات تدخل بطبيعتها ضمن اختصاص البعثات القنصلية في الخارج ومن بينها الخدمات الحكومية وتصاريح العمل وغيرها، ومن ثم تهيب السفارة بأبناء الجالية المصرية الى توخي الحرص في التعامل مع أي شركة تزعم تقديم مثل هذه الخدمات أخذا في الاعتبار انه يتم تقديم الخدمات والمعاملات القنصلية للجمهور دون وسطاء.

تحليل إخباري

قراءة في أبعاد الحوار المجتمعي للتعديلات الدستورية

أحمد سليمان

انطلقت عملية الحوار المجتمعي الدائر للأسبوع الثاني على التوالي داخل أروقة مجلس النواب من التحولات الكبرى سريعة الخطى نحو التغير الذي يتسم بكثافة وزخم التحولات، حسب ما أجمع عليه المشاركون في الحوار الرامي لتعديل بعض من مواد الدستور، بغية مواكبة التطورات الجارية داخليا وخارجيا، حيث يمر المجتمع المصري بمراحل مستمرة من التحولات تتأرجح بين تغيرات سريعة أو تدريجية.

ويرى البعض من المتخصصين في علم الاجتماع السياسي ان الدولة الحديثة تعتبر ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها عمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي، وأن النظام السياسي لا يعتمد فقط على النصوص الدستورية وإنما على تحديد رؤية مستقبلية حول وضع الدولة وما يجب أن يكون عليه المجتمع في المستقبل المنظور البعيد، وإعمالا لنص المادة 126 من الدستور التي أوكلت إلى مجلس النواب القيام بإجراء التعديلات، استمع أعضاء المجلس لآراء ممثلين عن الشباب ورجال الاقتصاد والسياسة والأحزاب والهيئات القضائية والإعلام والأزهر والكنيسة، والجامعات، والمجالس القومية والنقابات، بهدف الوصول الى افضل مضمون لتعديلات المواد المطروح، التي كانت مثار تساؤلات عدة الفترة الماضية في الشارع المصري، والتي يمكن تلخيص أهمها في التالي:

1ـ المادة 140وهي أكثر المواد التي أثير حولها جدل سياسي بقصد التخويف من الحديث فيها، ليبدو الأمر كأن ترشيح الرئيس مرة أخرى مرفوض، لكن آراء الحاضرين في الجلسات أكدت أنه أمر طبيعي أن يتم مد ولاية الرئاسة من 4 سنوات إلى 6 سنوات نظرا للظروف الحالية التي تمر بها الدولة، خاصة أنها لا تزال تواجه العديد والتحديات الاقتصادية والسياسية خلافا عن التهديدات الأمنية، كما اتفق المشاركون على أن الصيغة الحالية في التعديل لا تمنع أي مرشح من خوض سباق الانتخابات طالما انطبقت عليه الشروط.

2ـ المادة 102 الخاصة بالنظام الانتخابي، انقسمت فيها الآراء بشكل ملحوظ فمنهم من قال إن فيها مخالفة للمادة 153 من الدستور فيما يتعلق بعدم التمييز بين المواطنين وحجزها مقاعد لفئة معينة، واتفق مع الرأي عدد من المشاركين أبرزهم ممثلو الكنيسة في الجلسات الأولى للحوار ومنهم من طالب بمناصفة السيدات للرجال في مقاعد البرلمان، كممثلي المجلس القومي للمرأة الذين اكدوا أن البرلمان لو وافق على تخصيص نسبة 25٪ من المقاعد للمرأة وفقا لنظام (الكوتا) فإن ترتيبها حول العالم سيرتفع لـ 15 عالميا.

ومع انتهاء الوقت الذي ينتظر أن تكون فيه التعديلات قد أقرت، لتصاغ في شكلها النهائي بعد ذلك وفقا لآراء المشاركين، ينظر العالم الى تجربة الحوار المصري كونها إحدى أصعب عملية صنع القرارات المصيرية للدول، وأكثرها ديموقراطية، نظرا لارتباط هذه القرارات بحياة الأفراد والدول، وأن نجاح التجربة يتوقف على صنع القرار المناسب بالوقت المناسب وضمن الظروف الراهنة.

أنباء لبنانية

طروحات زيارة موسكو.. دعوة روسيا لحماية «الأقليات المسيحية» والاقتراب من محور الممانعة

مصادر تربط عودة الحريري من نقاهته الباريسية باحتواء الإشكالات الحكومية المتفاقمة

الرئيس العماد ميشال عون خلال حفل إطلاق حملة مشي لتحمي لحماية درب الجبل اللبناني في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

أفرغت المهاترات السياسية بين بعض أطراف الحكومة اللبنانية ما تبقى من مقومات العمل لحكومة «إلى العمل» من قضية عودة النازحين السوريين المرتبطة بحاجة المبادرة الروسية للتمويل إلى خطة الكهرباء التي «كهربت» العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية مجددا، فالتعيينات الإدارية والمالية العليا المصابة بداء المحاصصة السياسية المغلفة بالبرقع الطائفي وصولا إلى الأوضاع المالية والاقتصادية النائحة تحت ضغط هوامير النفط بمشتقاته، وحراس «الاقتصاد الريعي» الذين يستسهلون لعبة الفوائد المصرفية، على المشاريع التنموية البعيدة المدى، والبطيئة المربحية. مصادر متابعة أعربت لـ «الأنباء» عن الاعتقاد بأن هذه التعقيدات المتعددة الجوانب والأسباب تقف وراء تأخير عودة رئيس الحكومة سعد الحريري من باريس، الى جانب متطلبات النقاهة بعد عملية القسطرة لشرايين القلب التي أجريت له هناك وتكللت بالنجاح.وقد يكون لتأخير العودة ما يبرر تطيير اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس النواب واللجنة الوزارية المكلفة بدراسة خطة الكهرباء المتخبطة بوحول السمسرات والعمولات والمصالح الفئوية من قبيل «رب ضارة نافعة»، والنفع هنا يتمثل بتجنب نقل الظاهر من هذه المشكلات والباطن الى داخل مجلس الوزراء، مع ما قد يترتب عليه من تفاعلات قد تبلغ مستوى الصدام، خصوصا عند عرض موضوع الزيارة الرئاسية الى موسكو وما رافقها من هنّات بدءا بتشكيل الوفد وانتهاء بطروحات الجانب اللبناني المطالب بالحماية الروسية لـ «الأقليات المسيحية المشرقية» بما فيها من عودة يراها البعض غير مبررة لـ «المسألة المشرقية» التي لطالما رعت الفتن الطائفية في التاريخ اللبناني والعربي، وكان الاعتقاد أنها أخرجت من التداول بعد إقرار «الميثاق الوطني» الذي بني عليه استقلال لبنان عام 1943.

وقال المصدر المتابع لـ «الأنباء» إن الخلل بدأ مع تشكيل الوفد الرئاسي الذي اقتصر على الرئيس ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل والمستشارة الرئاسية ميراي عون الهاشم ورئيس المكتب الإعلامي رفيق شلالا ودون إشراك أي من الوزراء المختصين بالشؤون الثنائية المطروحة على بساط البحث، رغم المراجعة المحلية وحتى الروسية التي ذكرت أن الزيارة زيارة دولة وليست زيارة عمل وحسب.

الى ذلك، لاحظ المصدر لـ «الأنباء» انه في اللقاء الذي استمر 11 دقيقة توجه الرئيس عون الى الرئيس ڤلاديمير بوتين بالقول: نشكرك على مواقفك المدافعة عن الأقليات المسيحية، وأتمنى أن تستمر في هذه المساعدة، وكان رد الرئيس بوتين: لبنان شريك قديم وتقليدي معنا في منطقة الشرق الأوسط، ونحن نقيم علاقات مع كل ممثلي دولتكم، وكل القوى السياسية والفئات الدينية أيضا.

ورجح المصدر لـ «الأنباء» ربط موعد عودة الرئيس الحريري من نقاهته الباريسية بالمساعي الناشطة لاحتواء هذه الاختلالات السياسية، على أمل تنشيط التسويات وإعادة تصحيح التوازنات وتثبيت قواعد النأي بالنفس التي يرى البعض أنها خرجت عن الخط لمجرد قبول لبنان عرض المشاركة كمراقب في مؤتمر أستانة الذي بقدر ما يعطي دورا للبنان يفتقده بقدر ما يدخله بمحور إقليمي يضعه في مرمى محاور أخرى هو غير ذي المصلحة بمواجهتها عبر تبنيه رؤية المحور الروسي ـ السوري ـ الإيراني، وبالتالي إسقاط مرجعية مؤتمر جنيف بشأن العلاقة مع الحكم في دمشق وسبل حل الأزمة السورية، إضافة الى التحفظ الواسع على تبني دولة التنوع اللبناني الفريد مسألة ما يعرف بالأقليات المسيحية في المشرق، التي كانت مدخل الاستعمار الغربي للمنطقة، وقد تحولت الآن الى أزمة نائمة تحت سرير الحكومة.

في هذا الوقت، أعلنت الهيئات الاقتصادية في لبنان حال طوارئ صناعية بعدما بلغ هذا القطاع حد الاختناق نتيجة التهرب الجمركي الذي يقول النائب جورج عقيص انه يتجاوز الـ 500 مليون دولار سنويا، فضلا عن تهريب البضائع عبر الحدود الشرقية ومنافذها غير الشرعية.

وبين الإشكالات المشوشة على الأوضاع المالية انتهاء ولاية نواب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الأربعة وهم: السُني محمد بعاصيري، والشيعي رائد شرف الدين، والدرزي سعد العنداري، والأرمني هاروت صموئيليان، وفي حين يصر الرئيسان سعد الحريري ونبيه بري على التجديد لبعاصيري وشرف الدين، يفضل رئيس التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط استبدال العنداري بفادي فليحان، فيما يبحث التيار الحر عن اسم بديل لصموئيليان، بينما يقف الحاكم المركزي رياض سلامة الى جانب التجديد للأربعة لأن بينهم «ضباط اتصال» بالمصارف الأميركية.

الأسباب والظروف التي أدت إلى «تجميد المبادرة الروسية»

عندما أطلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد قمة هلسنكي مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب المبادرة الروسية الخاصة بشأن عودة النازحين، كان لبنان الأسرع في تلقف هذه المبادرة والبناء عليها. فقد جاءت هذه المبادرة بمنزلة خشبة خلاص للطبقة السياسية المتصارعة فيما بينها حول هذا الملف وتقف عاجزة إزاء كيفية التعاطي مع مسألة معقدة وشائكة وكل أوراقها وخيوطها ليست في يد الدولة اللبنانية. فالرئيس ميشال عون رحب بأول مبادرة عن جهة دولية في الموضوع الأبرز الذي يقض مضجعه، والرئيس نبيه بري ارتاح بطبيعة الحال لمبادرة صادرة عن روسيا حليفة إيران وسورية، اما الرئيس سعد الحريري فيحتاج الى مبادرة كهذه تقيه خطر الاتصال المباشر مع دمشق.

تفاعل لبنان إيجابا مع المبادرة الروسية وأدرجها في البيان الوزاري للحكومة، مع أنها لم تلق دعما أو ترحيبا من الولايات المتحدة وأوروبا، ولم يتم التعامل معها بجدية. وانتظر لبنان تفعيلا لهذه المبادرة ووضع آليات تنفيذية لها مع زيارة الرئيس ميشال عون الى موسكو. ولكن تبين أن هذه الزيارة التي فتحت أفقا جديدا في مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الروسية، لم تحقق على مستوى ملف النازحين اختراقا نوعيا، ولم تكن المحصلة والنتائج، في مسألة عودة النازحين على أساس المبادرة الروسية، على مستوى الطموحات والآمال والتوقعات. وهذا ما انكشف وتأكد في متن البيان المشترك والنص الخاص بموضوع النازحين وورد فيه «يؤيد الجانبان الجهود الرامية الى تطبيق مبادرة روسيا لتأمين عودة النازحين السوريين والمهجرين داخليا، ويؤمنان بأن حل هذه المشكلة يعتمد مباشرة على تهيئة الظروف المؤاتية في سورية، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إعادة الإعمار ما بعد الصراع. ويدعوان المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الى تأمين كل المساعدة الممكنة لهذه العملية».

هذا النص يعني أن ظروف ومقومات تنفيذ المبادرة الروسية لم تنضج بعد، وأن روسيا لم تعد كما كانت في العام الماضي متحمسة لفتح ملف عودة النازحين، وإنما عمدت الى فرملة اندفاعتها في هذا الملف والى تجميد مبادرتها ووضعها جانبا لأسباب واعتبارات متعددة يمكن تعدادها في النقاط التالية:

1 ـ الخلاف اللبناني الداخلي في مقاربة ملف النازحين والذي يدور بين فريقين: فريق يتملكه هاجس عدم الربط بين عودة النازحين والحل السياسي للأزمة السورية، وفريق يتملكه هاجس عدم الربط بين عودة النازحين والتطبيع السياسي مع الحكم في دمشق. هذا الخلاف والانقسام اللبناني يزعج روسيا التي لا تلقى نصائحها بالتواصل مع دمشق تجاوبا من فريق رافض وينتظر ضوءا أخضر عربيا ـ أميركيا. ولكن هذا الخلاف ليس مهما أو الأهم، وإنما يقع في أسفل لائحة الأسباب التي تدفع روسيا الى تجميد مبادرتها، والمشكلة تكمن ليس في الموقف اللبناني، وإنما في موقف المجتمع الدولي وجنوحه الى تأجيل ورقة النازحين حتى ايجاد حل للنزاع الذي لا يزال قائما حول مستقبل سورية.

2 ـ المبادرة الروسية تحتاج الى تمويل من قبل المجتمع الدولي لوضعها موضع التنفيذ. ولكن الموقف الدولي يربط بين تقديم وضخ الأموال الى سورية والتوصل الى حل سياسي للأزمة فيها. فمن دون هذا الحل، لا مال ولا إعادة إعمار، وبالتالي لا إمكانية لعودة واسعة للنازحين التي صارت «ورقة تفاوضية» وجزءا من التسوية الشاملة.

3 ـ تأخذ روسيا في الاعتبار جملة عوامل لا بد من معالجتها لضمان نجاح عودة النازحين. وعلى سبيل المثال، الحاجة الى إصدار عفو عام جديد عن المتخلفين عن الخدمة العسكرية لتشجيع الشباب على الالتحاق بقراهم ومدنهم، لأن العفو العام السابق الذي صدر شمل الذين انشقوا عن الجيش ولم يشمل الذين تخلفوا عن الخدمة العسكرية الإلزامية. والعفو العام إذا صدر لا يشجع فقط النازحين الى دول الجوار على العودة، وإنما يدفع رجال الأعمال الذين غادروا سورية الى إعادة ممارسة أعمالهم واستثمار أموالهم.

وعلى سبيل المثال أيضا، تنتظر روسيا نتائج جهودها مع دول غربية، خصوصا أوروبية، لإقناعها بالمساهمة ليس في إعادة الإعمار، وإنما في ترميم منازل متضررة في عدد من المناطق وتكاليفها منخفضة قياسا الى المناطق المدمرة كليا أو جزئيا.. وتجد روسيا صعوبة في إقناع أوروبا ودول خليجية حتى في موضوع الترميم، لأن هذه الدول تعتبر أن إعادة النازحين من دون ضمانات الحل السياسي يجعلهم عرضة للخطر.

4 ـ هناك سبب خفي يتعلق بالتفاهمات الأميركية ـ الروسية في سورية. صحيح أن هناك تعارضا في أمور كثيرة، ولكن الانسجام بينهما حول الخطوط العريضة ما يزال قائما، حتى في ملف الوجود الإيراني العسكري في سورية. وقد انكشف في معرض المباحثات اللبنانية في موسكو أن القيادة الروسية تراعي كثيرا الطلب الأميركي بوضع ملف عودة النازحين السوريين جانبا في هذه المرحلة.